



شعوب متمكنة.  
أمم صامدة.



كلية القانون  
College of Law  
QATAR UNIVERSITY جامعة قطر

## اجتماع خبراء إقليمي تطوير مواد تدريبية حول تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والقطاع الخاص في البلدان العربية

الدوحة، دولة قطر

27 آذار/مارس 2012

كلما السيد عبد السلام أبودرار  
رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة  
رئيس الشبكة العربية للنزاهة ومكافحة الفساد

بسم الله الرحمن الرحيم ؛

السيد علي بن فطيس المري، النائب العام ؛

السيد حسن عكور، عميد كلية الحقوق بجامعة قطر ؛

السيد ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛

السيدات والسادة الخبراء ؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ؛

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن ألتقي بكم مجدداً في إطار الشبكة العربية للنزاهة ومكافحة الفساد كرئيس لها في هذا الاجتماع الإقليمي حول "تطوير مواد تدريبية بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومجال الأعمال في المنطقة العربية"، المنظم بالدوحة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والنيابة العامة بدولة قطر وكلية الحقوق بجامعة قطر.

إن اختيار الشبكة العربية لموضوع ربط تنفيذ الاتفاقية الأممية ومجال الأعمال بالتكوين يدخل في إطار المقاربة الأكاديمية والتدريبية لمكافحة الفساد المتجلية في الانفتاح على الجامعات ومعاهد التكوين بهدف اعتماد تخصصات علمية تعنى بظاهرة الفساد لتشخيص وتقييم عوامله وتجلياته ومختلف انعكاساته، وتأسيس مبادئ النزاهة والحكامة الجيدة، والتربية على قيم التخليق والمواطنة، والمساهمة في إغناء النقاش العمومي بالدراسات العلمية والأيام الدراسية والندوات، والمشاركة في الحملات التحسيسية والتنقيفية ضد الفساد، كأورش علمية مفتوحة تتفاعل فيها الدروس النظرية بالممارسة العملية بما يجعل المنظومة التعليمية معززة للقيم المجتمعية الحضارية ومشتلا لبناء جيل قادر على محاربة الفساد وتفعيل أكبر لمبادئ الشفافية والمساءلة.

كما يكون لهذه المقاربة التدريبية بعداً استراتيجياً في تخليق مناخ الأعمال وتمنيعه من ممارسات الفساد، انطلاقاً من إيجاد مستويات أفضل للتكوين على برامج الشفافية في المعاملات، وتطوير قواعد الرقابة والمحاسبة، والملاءمة مع حاجيات سوق الشغل، وتعزيز تخليق الحياة الاقتصادية، وتدعيم حكامة المؤسسات والمقاولات الخاصة، والوساطة في حل النزاعات.

غير أن تنزيل هذه الأهداف عملياً، لا ينبغي أن يغيب مستوى الدعم الذي يتعين علينا كهيئات وسلطات تقديمه للجامعات ومراكز البحث ومعاهد التكوين في توفير المعلومات والوثائق، وتقديم الخبرات والمساعدة التقنية، وتسهيل إنجاز الدراسات، والمساهمة في التأطير والإشراف على البحوث العلمية.

إيماناً من الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة بأهمية العنصر البشري في سياسات مكافحة الفساد وعمادها المحوري، فقد جعلت التربية والتكوين في صلب اهتماماتها وأهم توصياتها ومقترحاتها الاستراتيجية المقدمة إلى الحكومة في إطار التفاعل مع برنامجها المعلن عنه هذه السنة، حيث ساهمت من موقعها في العديد من الدورات التدريبية لسلطات إنفاذ القانون والمعاهد الخاصة والجامعات المغربية.

ولتدارك النقص الحاصل على مستوى الممارسة في مجال مكافحة الفساد، أبرمت الهيئة المركزية مع الوزارة الوصية اتفاقية شراكة لتفعيل إدماج قيم النزاهة والتخليق وتدعيم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، وتسهيل تعميق المعرفة الموضوعية بالظاهرة، تماشياً مع مضامين الدستور الجديد. وهي الأهمية التي جعلت بلادنا توقع على الاتفاقية المتعلقة بإنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد ويوافق عليها مجلس الحكومة قبل أسبوع من الشهر الجاري في انتظار عرضها على باقي القنوات الدستورية للمصادقة عليها.

أجدد شكري لكم مع متمنياتي الخالصة بالنجاح في المراد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.